

٤- أن قرارات الأحكام الصادرة عن محاكم المملكة الأردنية الهاشمية غير قابلة للتنفيذ في دولة قطر وبالتالي فإن قرار محكمة الاستئناف يكون مخالفاً لنص المادة ٧/٢ من قانون تنفيذ الأحكام الاجنبية وقانون التنفيذ.

٥- أخطأت محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت إليها حيث أن قرارها جاء مخالفاً لقانون أصول المحاكمات المدنية الأردني حيث أن المستدعي ضده (المميز) لم يتبلغ أية أوراق قانونية أو قرار الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف القطرية وأن وكالة المستدعي ضده (المميز) غير مخول لها بالتبلغ والتبليغ كما جاء حصرياً في قرار المحكمة الابتدائية الشرعية القطرية رقم ٣٢٦٣/حقوق/٢٠٠٣م وتحت بند الوقائع.

٦- لقد جاء في حيثيات قرار محكمة الاستئناف في فصلها في موضوع استحقاق نفقة زوجية سابقة عن تاريخ إقامة الدعوى والتي لم تطالب بها المميز ضدها أثناء قيام الزوجية وهي غير مسموعة من قبل المحاكم الأردنية طبقاً للقانون والمذهب الحنفي ومع ذلك فإن محكمة الاستئناف قضت خلاف ذلك فيكون قرارها متناقضاً وغير محل تعليلاً كافياً .

لهذه الأسباب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٣ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوارية طلب في نهايتها قبول اللائحة الجوارية شكلاً وفي الموضوع رد التمييز وتصديق القرار المميز .

...
...

...
...
...
...

...
...
...


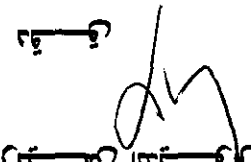
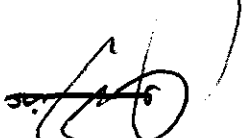
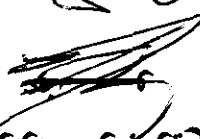
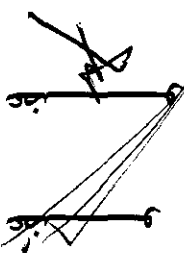
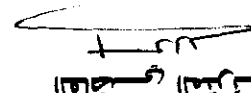
...
...
...

...
...
...
...

...
...

...
...
...
...

...

 ١٠٣
 باقي





 القاضى المتقاعد
 ٢٠٠٧/١٠/٢٥ ق ٥٨٠٠٠٠٠٠
 الموافى ١٤٢٨ سنة ١٥ ذو القعدة ١٤٢٨
 صدر فى تاريخ ١٥ ذو القعدة سنة ١٤٢٨

الأول فى الق ١٤٥٠

وتأسيساً على ما تقدم يقرب من التمييز وتأييد القرار المطعون فيه وإحالة

. ٥٥٠ رد من التمييز وتأييد القرار المطعون فيه وإحالة
 القرار المطعون فيه وإحالة
 القرار المطعون فيه وإحالة
 القرار المطعون فيه وإحالة
 القرار المطعون فيه وإحالة

القرار المطعون فيه وإحالة
 القرار المطعون فيه وإحالة
 القرار المطعون فيه وإحالة